

تجليات الأصول التقريبية للتداولية في التراث اللغوي العربي

طه عبد الرحمن أنموذجا

Manifestations of the approximate origins of pragmatism in the Arabic linguistic heritage

Taha Abdel Rahman as a model

صبرينة بوعلام*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، (الجزائر)،

sa.boualleg@univ-setif2.dz

تاريخ النشر: 2023/03/30

تاريخ القبول: 2023/03/01

تاريخ الاستلام: 2023/01/26

ملخص:

تتجلى اللسانيات الحديثة بمختلف فروعها بأصول تقريبية في التراث اللغوي العربي وذلك لطبيعة البحث اللساني بين الأصالة العربية والحداثة الغربية، ولأنّ من دواعي البرهنة عن هذه الأصالة إثبات قصب السبق العربي في حقل اللسانيات عموما واللسانيات التداولية استثناء، وذلك من خلال إثبات الحداثة في التراث اللغوي العربي. ومن هذا المنطلق؛ فقد اهتمت علماء العرب إلى أدق جزئيات البحث اللساني قصد فك التشفير اللغوي وتحليل محتوياته والكشف عن مقاصده، وفي محاولة تأصيلية لهذا العلم بتبني شرط الحداثة سوف نرصد علماً من لساني التراث الذي اشتغل وفق طريق مغاير لما ألفه النقد اللساني العربي في الكشف عن أصول اللسانيات التداولية؛ ممثلاً في أنموذج طه عبد الرحمن من خلال كيفية مقارنته التداولية للتراث اللغوي العربي.

كلمات مفتاحية: التراث اللغوي العربي، اللسانيات الحديثة، التقريب التداولي، اللسانيات التداولية، طه عبد الرحمن.

Abstract:

Modern linguistics in the Arabic linguistic heritage due to the nature of linguistic research between Arab originality and Western modernity, of the reasons for proving this

originality is to prove the Arab precedent in the field of linguistics in general and pragmatic linguistics as an exception by proving modernity in the Arabic linguistic heritage, and from this point of view, Arab scholars have been guided to the most accurate parts of linguistic research in order to decipher the linguistic code, analyze its contents and reveal its purposes, and in an attempt to authenticate this science by adopting a condition Modernity We will observe a knowledge of the linguists of the heritage that worked according to a different path from what Arabic linguistic criticism is familiar with in revealing the origins of pragmatic linguistics, represented by Taha Abdel Rahman through how he approaches the Arabic linguistic heritage.

Keywords: Arabic linguistic heritage; modern linguistics; pragmatic approximation; pragmatic linguistics; Taha Abdel Rahman.

1. مقدمة:

تصطبغ قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات الحديثة بصبغة ذات بعد حضاري، فهي تقوم على أساس استرداد هذا التراث اللغوي العربي الذي يحوي الحقائق اللغوية المتسمة بالعلمية؛ وذلك بحمله على المنظور الحدائي الجديد في محاولة قيّمة لتأسيس الحاضر والمستقبل اللساني على أصول تراثية ماضية، وتأصيل هذا البحث في العلاقة القائمة بين مبادئ التراث اللغوي العربي ومبادئ اللسانيات الحديثة، ولكشف مواطن التقريب الأصولي لأحد حقول اللسانيات المتمثل في حقل التداولية (اللسانيات التداولية) في إطار ما يسمى التقريب التداولي اخترنا المفكر الفيلسوف طه عبد الرحمن، لأجل البحث في منجزه الرائد عن هذه الأصول التقريبية، وذلك من خلال طرح إشكالية مفادها: ما الأطر التي سلكها طه عبد الرحمن في وصله للمنقول اللساني التداولي الحديث بالموروث الأصلي اللغوي؟ وسوف نكشف عن كل هذا وفق تبيان عدة نقاط تتمثل في إيضاح السبق التاريخي للبحوث العربية في مجال الدراسات اللغوية، والأصول التراثية

للسانيات، ثم نقف على أصول التداولية كعلم حديث من خلال البرهنة عن ورودها في قضايا لسانيات التراث لدى طه عبد الرحمن.

2. مكانة بحوث التراث اللغوي العربي في تأسيس دعائم اللسانيات العربية:

1.2 السبق الحضاري للبحوث العربية في مجال الدراسات اللغوية الحديثة:

لا تزال الحضارة العربية تنم عن عمق تفكير مفكرها خصوصا في الجانب اللغوي منها؛ حيث كان فضلهم واضحا في العديد من الدراسات اللغوية التي كانت عبارة عن أرضية خصبة تقوم عليها اللسانيات، وقد أثبت هذا في الجهود المبذولة التي توصل أصحابها إلى نتائج جد مهمة في بعض هذه الدراسات في الفكر اللغوي العربي الذين كان لهم " فضل السبق في كثير من القضايا والمباحث اللغوية، التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث"¹، وكانت هذه الدراسات بألوانها المتعددة محافظة على العربية، فجمعت المفردات وحددت الأصوات وطرائق التعبير التركيبية والأسلوبية، وكشفت عن أسرارها، وبينت الدخيل من الأصل، حتى يكون الطريق واضحا جليا²، لتكون في الأخير هذه الإسهامات عبارة عن موقف حضاري غايته إبراز مظاهر المعاصرة على مرّ السنين في التراث اللغوي العربي الذي تتجلى فيه أصول اللسانيات الحديثة بكل مناهجها.

2.2 الأصول التراثية العربية للسانيات الحديثة:

كان تميّز الأبحاث اللسانية بالدقة والوضوح مُتأتيا من اعتمادها على التراث اللغوي عموما، والتراث العربي بصفة خاصة الذي يعدّ منطلقا في البحث اللساني حيث كانت وستظل " بحوث العرب الأساس الذي بنى عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية، وهي _ إن نسبت إلى علماء الغرب في مظهرها الحالي _ فإن الناظر في جوهرها ، يلمح فيها الأصل العربي، الذي نمت وتفرعت من جذوره والفضل _ كما يقولون _ لمن بدأ الطريق الشاق"³، فالقراءة التي تقدمها لسانيات التراث عموما إذن حاصلة عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة الغربية لإبراز الصلة التقريبية بالنسبة إلى العرب بين الماضي التراثي والحاضر اللساني؛ فكان من بين هذه الأصول التقريبية حقل التداولية الذي بحث فيه المفكر طه عبد الرحمن وأثبت عن وجود ملامح الدرس

اللساني التداولي في التراث اللغوي العربي بالأدلة الراسخة في كنه هذا التراث، فما هي أهم تجليات هذا التقريب في الحقل اللساني التداولي لدى هذا المفكر الفيلسوف؟

3. تجليات التقريب اللساني التداولي في التراث اللغوي العربي:

1.3 معنى التقريب اللساني:

يعطي طه عبد الرحمن لمفهوم التقريب مفهوما عاما متعلقا بالتراث العربي؛ بحيث يحدده_ التقريب_ إجمالاً على أنه: "عبارة عن وصل المنقول بأصل من أصول التراث"⁴، وفي هذا إشارة إلى البحث عن أصول العلم الحديث في حفريات التراث العربي القديم.

ويقصد بالتقريب اللساني كمصطلح مركب من فرعين: التقريب واللسانيات، لما سنتناوله في هذا السياق: "الدلالة على المماثلة الجزئية، إذ رغم سعي لسانيات التراث الحديث إلى إقامة مماثلة شاملة بين اللغويات واللسانيات، فإن هذه المماثلة تبقى جزئية لصعوبة الإلمام بكل مجالات البحث اللغوي من جهة وبمجالات البحث اللساني من جهة ثانية"⁵، وعلى هذا الأساس نسعى إلى الكشف عن بعض تجليات هذا التقريب التداولي في منجز طه عبد الرحمن الذي يستند إلى اللسانيات في دراسة التراث؛ وذلك من خلال رؤيته البارزة في أنّ للسانيات عدة مجالات من ضمنها المجال التداولي.

2.3 اللسانيات وتجليات التقريب التداولي ضمنها :

قبل التعرف على مفهوم اللسانيات عنده وما يتضمنه من أقسام في هذا المجال، لا بدّ من الوقوف على أن الفضل في تأسيس ووضع الجهاز المصطلحي والمفاهيمي للدّرس التداولي في العصر الحديث يعود إليه؛ وذلك بوضعه مصطلح التداولية مقابل المصطلح الأجنبي المترجم pragmatics في قوله: "قد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح «التداوليات» مقابلاً للمصطلح الغربي «براغماتيقا»، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالاته على معني «الاستعمال» و«التفاعل» معاً"⁶، وعلى هذا الأساس فاللسانيات في نظره تتضمن ثلاثة تقسيمات هي:⁷

_ الدّالّيات: تشمل الدراسات التي تختص بوصف الدال الطبيعي، وتمثلها العلوم الثلاثة: الصوتيات الصّرفيات والتركيبيات.

_ الدّالّيات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقات الدوال ومدلولاتها، سواء أكانت تصورات ذهنية أم أعياناً في الخارج.

_ التّداوليات: تشمل الدراسات الواصفة لعلاقة الدوال الطبيعية ومدلولاتها وبين الدّالّين بها، وكانت الاستفادة من هذا القسم في أبوابه الثلاثة: أغراض الكلام ومقاصد المتكلمين وقواعد التخاطب.

فمن خلال إشارته إلى عنصر التداوليات في هذا التعريف نرى أنه يعتمد على مرجعية أساسية تقوم على أغراض وأسباب لغوية ؛ وذلك من خلال قوله أن اللغة: " أداة من أقوى الأدوات التي يستخدمها المتكلم لتبليغ مقاصده إلى المخاطب وللتأثير فيه بحسب هذه المقاصد؛ وبقدر ما تكون هذه الأسباب مألوفة للمخاطب وموصولة بزاده من الممارسة اللغوية، فهما وعملاً ، يكون التبليغ أفيد و التأثير أشد" ⁸ ، ومن موجب هذا التعريف أسّس (طه عبد الرحمن) الأصول التقريبية لقضايا التداولية في التراث اللغوي العربي.

4. من قضايا التداولية الحديثة في التراث اللغوي العربي وفق منظور طه عبد الرحمن:

4.1 بعض قضايا التداولية لدى مفكري العرب:

في هذا الصدد يضرب طه عبد الرحمن مثلاً في قضية تداولية تراثية أشار إليها بعض المفكرين العرب عموماً في مجال التخاطب يطلق عليها: مصطلح قواعد التخاطب عند (الفارابي) ومصطلح الاستدلال الحجاجي عند (ابن خلدون).

✓ قواعد التخاطب عند الفارابي:

لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار تبني تعددية هذا المصطلح لدى المفكرين العرب بين عدة مصطلحات منها: التداول والتخاطب والاستعمال في هذا الطرح التداولي العام وزئبقية حدوده بين عدة علوم؛ إلا أنّها في مجملها تدل على مفهوم واحد. وتبعاً لهذا؛ كانت قواعد التخاطب في مطلع كتاب القياس الصغير على طريقة المتكلمين للفارابي

الذي يرى أنه يجب التحري على أن تكون العبارة عنها في أكثر ذلك بألفاظ مشهورة عند أهل اللسان العربي، ونستعمل في إيضاح تلك القوانين أمثلة مشهورة عند أهل زماننا⁹.

إذن ثبت أن هذه القواعد تتم بالنظر إلى عدة جوانب مساهمة في عملية التخاطب كالعناصر التي يقوم عليها فعل التخاطب من مخاطب ومخاطب وظروف المخاطبة... في تأكيد منه على أنّ " المجال التخاطبي محدود من جهتين؛ من جهة عدد العناصر التداولية المستعملة ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة"¹⁰، ليشتمل التخاطب في رأيه على عدة قواعد يتأسس على إثرها ولا يقوم إلاّ بها.

وفي جزئية أخرى تطرّق طه عبد الرحمن إلى قضية أخرى من القضايا التداولية في مظاهر الاستدلال الحجاجي في التراث العربي.

✓ الاستدلال الحجاجي التداولي في النص الخلدوني:

من مظاهر الحجاج التداولي عند ابن خلدون استعماله لمصطلحات قريبة متداولة بغية الوصول إلى هدفه منها اعتماده على:¹¹

_ **قرب المصطلح**: حتى يجعل ابن خلدون استدلالاته الحجاجية تبلغ النهاية في الإقناع، فقد أتبع في وضع مصطلحاته عادات تعبيرية مألوفة كالمزاوجة، فيزواج بين المفهوم العمراني وبين لفظ آخر اكتسب بعدا تداوليا في محاولة لنقل هذا المكسب التداولي إلى المصطلح العم، مثال ذلك: الذخيرة والقنية، التنازل والتناقص... كما أنه يعتمد إلى اشتقاق مفاهيمه من النص الذي ينزل أعلى مرتبة في الحجية، ألا وهو النص القرآني مثل مصطلح العمران من عمر الأرض، التبديل من يم تبدل الأرض غير الأرض... فالنص الخلدوني إذن مصطلحاته لا تزيد عنده عن كونها مجرد وسيلة لتبليغ أغراض العلمية بحيث يتعين علينا تجنب ما يضر بقدرتها التبليغية.

_ **التفاعلية**: إنّ الصيغة العربية المناسبة للتعبير عن تبادل العلاقات بين أهل الاجتماع هي: التفاعل والمفاعلة، لذلك أكثر ابن خلدون من استعمالها، مثال: التعاون، التناصر، المطالبة، المزاحمة، والمغالبة.

_ **الأفعلية**: أما صيغة التفضيل، فتوافق التناسب والتدرج والأفضلية التي يقيمها ابن خلدون حيث يكتسي حجاج ابن خلدون بواسطة هذه الصيغة مظهرا خاصا بحيث قد نستخرج من نصه بعض القواعد الحجاجية:

_ إذا كانت ب أفعال من ج في شيء ما، فيجوز أن نستدل على ب بنقيض ما نستدل به على ج والعكس بالعكس .

كما يقوم حجاج ابن خلدون التفاعلي والأفعلي على مبدأ التقابل الذي يصبح آلية تتحكم في اتساق النص الخلدوني وتقدمه بحيث يستدعي كل معنى وكل علاقة وكل مثال ما يقابله؛ مثال: معنى العرب يقابله معنى العجم والفقير يقابله العايم، وعلاقة التباين تقابلها علاقة التناسب ... وقد يكون انتقال ابن خلدون بالنسبة لمعنى مخصوص إلى المعنى الذي يقابله فرصة لإغناء الاحتجاج، نظراً لأنّ التّعرض لأحد طرفي التّقابل يدعو إلى مثله في الطرف الآخر، وقد يؤدي أحد لوازم هذا الطرف إلى الرجوع إلى ما يقابله في الطرف الأول، وهكذا يتشعب الاستدلال ويتطور. وبهذا يتضح أن الخصائص التفاعلية والأفعلية توفر جهازا حجاجيا تداوليا وتمكنه من ممارسة استدلالية خاصة.

2.4 الفكر التداولي من خلال منجز "طه عبد الرحمن":

✓ قضية أفعال الكلام :

لقد شقّ (طه عبد الرحمن) طريقاً مخالفاً لفكر نقاد عصره من أجل البرهنة عن الأصول التراثية للفكر التداولي في التراث العربي عموماً كما قيل سابقاً، والتراث اللغوي على وجه الخصوص حيث تتبّع بالتقصي والبرهنة والتحليل لقضايا التداولية في تراثنا بوجه دقيق ليس له نظير، وقام باختيار هذا العلم الحديث تبعاً لاختصاصه حيث أدرج أبحاثه فيه ضمن كتب تكاد تكون فلسفية بالدرجة الأولى نظراً لامتداد أصول التداولية

إلى النظرة الفلسفية المُمثلة في فلسفة اللغة العادية؛ وقبل التعرف على هذه الأصول وجب إدراج مفهوم الكلام عنده الذي قصد به الحوار باعتبار الكلام هو محور الدرس التداولي والذي تمثّل في التراث اللغوي العربي في ثنائية الخبر والإنشاء وفي طريقة التواصل بهما والتلاعب بالكلام؛ من مقصدية ومن مطابقة للواقع وغيرها وفي هذا تأصيل لقضية تداولية موسومة بالفعل الكلامي.

_ مفهوم الكلام وشروطه (أطراف العملية التواصلية):

يشير إلى مفهوم الكلام والذي يقصد به في هذا الموضوع الحوار معبرا عنه بأطراف العملية التواصلية فيقول: " فلا نتكلم إلا ونحن اثنان، بل لا نتكلم إلا ونحن زوجان، لأن الزوجين هما بالذات الاثنان المتواجد بعضهما مع بعض، والكلام لا يكون إلا بين اثنين متواجدين هما: المتكلم والمتكلم معه، فالتكلم يزدوج بالمتكلم معه أو يتزوج معه؛ وميزة اللسان العربي أنه يتضمن لفظا آخر يجري استعماله كمرادف للفظ الكلام، مع إفادته بحسب مدلوله اللغوي، معنى الازدواج، ألا وهو لفظ الخطاب! فلا خطاب إلا مع حصول التوجه إلى المخاطب، ولا تَوَجُّه إلى المخاطب بغير ازدواج لذات المتكلم"¹²، وقد وضع طه عبد الرحمن شروطا للحوارية منها شروط التداول اللغوي الذي نحن في خضمّ التعرف عليه، ووفق رأيه أدرجها في الآتي:¹³

_ **النطقية:** لا يكون المحاور ناطقا حقيقيا إلا إذا تكلم لسانا طبيعيا معينا، وحصل تحصيلا كافيا صيغه الصرفية وقواعد النحوية وأوجه دلالات ألفاظه وأساليبه في التعبير والتبليغ.

ومن طبيعة كل منطوق:

_ أن لا تنفك الصور اللفظية فيه عن مضامينها، هذه المضامين التي كلما كانت صلتها بالمعتقدات كان تأثيرها في المخاطب أعمق.

_ أن يكون متعدد الوظائف ومتداخل المستويات .

_ أن يكون موجَّهاً توجيهاً عملياً، تتداخل فيه الوقائع مع القيم.

_ أن يكون مفتوحاً فتحاً مستمراً تُبنى موضوعاته بناءً تدريجياً، ذلك أن هذه الموضوعات تنقلب في أحوال دلالية متعددة، تنتقل فيه من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإشكال إلى التبيين...

_ **الاجتماعية:** إن المحاور يتوجه إلى غيره مطلعاً إياه على ما يعتقد وما يعرف، ومطالباً إياه بمشاركته اعتقاداته ومعارفه؛ وفي هذا «الإطلاع» وهذه «المطالبة» يكمن البعد الاجتماعي للحوارية؛ فالحوارية تقوم إذن على مبدأ «التعاون» مع الغير في طلب الحقائق والحلول وفي تحصيل المعارف واتخاذ القرارات وفي التوجه بها إلى العمل.

_ **الإقناعية:** فعندما يطالب المحاور غيره بمشاركته اعتقاداته، فإن مطالبته لا تكتسي صبغة الإكراه، ولا تُدرج على منهج القمع، وإنما تتبع في تحصيل غرضها سبلاً استدلالية متنوعة تجر الغير جراً إلى الاقتناع برأي المحاور.

_ **الاعتقادية:** كل مُحاور يعتقد القضايا الضرورية والبدئية والمُسَلَّم بها، فضلاً عن كونه يعتقد الرأي الذي يعرضه على الغير، ويعتقد صحة هذا الاعتقاد وما يلزم عنه وصحة الدليل الذي يُقيمه على رأيه، كما أنه يعتقد الاعتقاد الذي قد يُوجَّهه إلى رأي الغير.

✓ قضايا تداولية أخرى:

من أهم القضايا التداولية التي ركز عليها في منجزه الاستلزام التخاطبي والتبليغ والقصدية وقواعد السلم الحجاجي وحجاجية القول الاستعاري ذات الأصول التراثية والبحث فيها، والتي نرصد منها بعض القضايا التداولية الآتية:¹⁴

* قضية القياس والقواعد الخطابية :

إن الصفة الخطابية هي أخص صفات القياس ويمكن ردّ قواعد الخطاب التي وضعها التداوليون المعاصرون إلى استدلالات قياسية؛ منها قواعد الاستلزام التخاطبي لجرايس، وقواعد السلم الحجاجي لديكرو.

_ القياس وقواعد الاستلزام التخاطبي؛ تنبني على مبدأ عام يقضي بتعاون المتخاطبين في تحقيق الهدف من حوارهم، والقواعد المشتقة منه موزعة إلى أربعة أصناف منها:

_ ما يتعلق بكمّ الخبر، وهي: 1_ لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

2_ لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

_ ومنها ما يرتبط بكيف الخبر، وهي: 1_ لا تقل ما تعلم كذبه.

2_ لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة.

_ ومنها ما يرتبط بعلاقة الخبر بمقتضى الحال: 1_ ليناسب مقالك مقامك.

_ ومنها ما يتعلق بجهة الخبر:

1_ لتحترز من الخفاء في التعبير.

2_ لتحترز من الاشتباه في اللفظ.

3_ لتتكلم بإجاز.

4_ لترتب كلامك.

وهذه القواعد هي التي تضبط التخاطب المثالي والصريح بين المتحاورين باعتبارهما ملتزمين (بمبدأ التعاون) المنصوص عليه، ومتى بدا لأحدهما الإخلال بهذه القاعدة أو تلك، وجب على الآخر أن يصرف كلام محاوره عن ظاهره إلى معنى خفي يقتضيه المقام وهذا المعنى يحصل بطريق الاستدلال من المعنى الظاهر والقرائن، وذلك ما عبر عنه ب(الاستلزام التخاطبي)، حيث أشار إلى علاقة تجمع بين الاستلزام التخاطبي والقياس إذا خالف أحد المحاورين قواعد التخاطب على مستوى المنطوق التي يتبعها على مستوى المفهوم، والذي يعرفه البعض بـ الاستدلال الذي يستنبط به المفهوم،

وهذا يصبح استنتاج الاستلزام المعلول لقواعد التخاطب بطريق الاستدلال القياسي في صورتيه العامتين وهما: (دلالة المفهوم الموافق) و(دلالة المفهوم المخالف).

_ القياس وقواعد السلم الحجاجي:

قواعد السلم الحجاجي تنبني على مفهوم السلم الحجاجي وقوانينه، ويعرف السلم بأنه مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية ومستوفية للشرطين التاليين:

_ كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى.

_ كل قول في السلم كان دليلا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى.

وأهم قوانين هذا السلم ثلاثة:

_ قانون الخفض: إذا صدق القول في مراتب معينة من السلم، فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها.

_ قانون تبديل السلم: إذا كان القول دليلا على مدلول معين، فإن نقيض القول دليل على نقيض مدلوله.

_ قانون القلب: إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين، فإن نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول، والملاحظ أن هذه القوانين تتفق وقوانين الاستدلال القياسي فبناء السلم إذن يعتمد أساسا على علاقة الترتيب التي عرفها منظرو القياس المسلمين من أصوليين وغيرهم إذ رتبوا الواجب والحرام في طرفي السلم تتوسطهما درجتا المندوب والمكروه بينهما المباح المطلق.

*** قضية الأصول التداولية لمضمرات القول:**

وفي قضية أخرى تدعى بمضمرة القول في التداولية اختار لها طه عبد الرحمن مصطلحا سمّاه بالإضمار التخاطبي أين ركّز فيه على الإضمار في الدليل التداولي وأنّ الأصل في الدليل التصريح بأجزائه جميعها، وهذه الأجزاء هي المقدمة والنتيجة، والأصل هو (مبدأ التصريح بالفائدة)، وينبني على هذا الأصل فرعان أولهما: إذا احتمل الدليل أن تكون أجزاؤه مصرحا بها وأن تكون غير مصرح بها، كان حمله على التصريح بها أولى (قاعدة التصريح الكلي)، والثاني: إذا احتمل الدليل أن يكون القليل من أجزائه غير مصرح به، وأن يكون الكثير منها غير مصرح به، كان حمله على عدم التصريح بالقليل أولى (قاعدة عدم التصريح الأقلّي)¹⁵.

_ الأصل التداولي للإضمار التخاطبي:

اعلم أن الإضمار في الدليل الذي هو عبارة عن طي بعض أجزائه طيا تختص به الاستدلالات التي تدور على اللسان الطبيعي وتنضبط بقواعد التداول فيه، وقد أشار إلى هذه المسألة البلاغيون العرب واشتقوا للدليل الإضماري اسما من المادة (ضممر) وقالوا: الضمير وجمعوه على الضمائر وعللوا هذه التسمية بالوجهين التاليين:

أحدهما: أن المستدل بهذا الدليل لا يصرح ببعض مقدماته، فهو إذن يضممرها.

والآخر: أن المستدل يذكر فيه من المقدمات بحسب ما في ضمير السامع؛ لأنه جانب مطوي عن عمد يشارك المتكلم فيه المستمع، وهو مقتضى وصفه له بالتداولي¹⁶.

كما أشار طه عبد الرحمن إلى شواهد الإضمار قائلًا: اعلم أنه لا إضمار بغير شاهد، وهو معنى القول المشهور: (لا بد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُلقِيَ)، ذلك أن المستمع يحتاج إلى أن يعرف أن الكلام ينطوي على معنى مخصوص، وأن يهتدي إلى طريق يوصله إلى معرفة ما أضمر وإلى التمكن من إظهاره؛ ولو لا الشاهد المقترن بالضممر، لصار الكلام عنده موصوفا بالخفاء والإبهام، إن لم يكن منجرا إلى اللغز

والتعمية. وقد تكون الشواهد على الإضمار إما قولية أو حالية، فالشواهد القولية تنقسم إلى قسمين هما:

_ الشواهد اللفظية: تحصل من علامات الإعراب أو من صيغ الصرف أو من أدوات الربط المختلفة كحروف المعاني وغيرها.

_ الشواهد السياقية: تتحصل من بنية النص الذي ورد فيه الضمير في تعالق عناصرها بعضها ببعض وتكامل أجزائها.

أما الشواهد الحالية: يقصد بها الشواهد التي نستفيدها من خارج النص المتضمن للدليل الإضماري والتي تتعلق بعناصر متعددة منها: ذات المستدل وذات المستدل له، الواقع والعالم الخارجي، المعرفة المشتركة في جملة الاعتقادات والتصورات عن الذات والغير يشترك فيها المتكلم والمخاطب مع جمهور الناطقين من معرفة لغوية وعرفه ثقافية ومعرفة عملية ومعرفة حوارية بحيث تندرج تحت هذه المعرفة كل معرفة تعلقة سواء بمقتضيات الكلام أو بما سبق من مخاطبات بين المتحاورين في نفس المقام أو في غيره من المقامات، وواضح أن هذه المعرفة أخص المعارف المشتركة، ذلك أنه ثمره التفاعل الحوارية.

وقد سمي بلاغيو العرب الشواهد القولية بـ(القرائن المقالية)، والشواهد الحالية بـ(القرائن المقامية) فكل ما دلت عليه قرينة مقامية أو مقالية أو هما معا وأمكن ظهوره للمخاطب، يُعدُّ طيه أولى من ذكره، بما أن الإيجاز المطلوب في العربية يقضي بأن يبين المعنى بأقل ما يمكن من الكلام من غير إخلال به.¹⁷

* قضية الأصول التداولية لحجاجية استعارة عبد القاهر الجرجاني:

كانت رؤية طه عبد الرحمن للإنتاج البلاغي لعبد القاهر الجرجاني (نظرية الجرجاني الحجاجية في الاستعارة) تظفر بالمعالم والأصول الأولى لهذا الطريق التداولي وذلك من خلال قوله: "اعلم أن العمدة في فهم مبدأ عبد القاهر في هذه المسألة أن نسلم بأن إنتاجه البلاغي يتميز بالخاصيتين المتعارضتين التاليتين: أولاهما، أنه إنتاج

جدالي: لم يألُ عبد القاهر جهدا في الاعتراض على مقولات بيانية مشهورة وفي دفع أساليب بديعية سائدة عند أسلافه من نقاد البلاغة؛ وخير دليل على ذلك كثرة دوران العبارات الجدلية على لسانه مثل: (إن قلمم ...قلنا)...والثانية، أن إنتاج تأسيسي: فقد تولى عبد القاهر إنشاء مقولات وأدوات للنقد البلاغي لم يُسبق إليه، واستحق بذلك أن يُعتبر مؤسس علم البلاغة العربي.¹⁸

_ أصول المقاربة التداولية الحجاجية للاستعارة:

ينطلق طه عبد الرحمن في تأصيل هذه القضية التداولية من خلال الافتراضات الآتية:¹⁹

_ أن القول الاستعاري قول حوارى، وحوارته صفة ذاتية له.

_ أن القول الاستعاري قول حجاجى، وحجاجيته من الصنف التفاعلى نخصه باسم التحاج.

_ أن القول الاستعاري قول عملى، وصفته العملية تُلازم ظاهره البيانى والتخيلى.

أ_ حوارية الاستعارة: إذا كان معنى الحوارية هو أن تشترك ذوات خطابية متعددة في بناء الكلام؛ ويتجلى ذلك فى القول الاستعاري الذى يتألف من مستويين، مستوى المعنى الحقيقى ومستوى المعنى المجازى، فبالإمكان أن نخصص لكل مستوى من هذين المستويين مقاما معينا: المقام الخاص بالمعنى الحقيقى، والمقام الخاص بالمعنى المجازى. وبما أن المعنى الحقيقى ظاهر مؤوّل، والمعنى المجازى مُضمّر مبلّغ، جاز أن نميز فى المقام الحقيقى بين حال الإظهار وحال التأويل، وفى المقام المجازى بين حال الإضمار وحال التبليغ، ويتخذ المتكلم الواحد كل هذه الذوات مظاهر لوجوده فى القول الاستعاري، يتقلب بينها.

ب_ حجاجية الاستعارة: أما عن الصف الحجاجية للقول الاستعاري، فيكفى أن نستبين فيها وجوه تدخل أليتي الادعاء والاعتراض اللتين تميزان الحجاج ويتمثل ذلك فى الذات المظهرة والوظيفة الحجاجية لهذه الذات هي أنها تدعى وجود المعنى الحقيقى للجملة،

أي تدعي المطابقة بين المستعار له والمستعار منه؛ أما الذات المؤولة للمستعير فيقوم دورها الحجاجي في الاعتراض على وجود المعنى الحقيقي للجملة؛ أي يقوم هذا الدور في إنكار المطابقة بين المستعار له والمستعار منه، ونفس القول يجري مجرى على مستوى المعنى المجازي.

ج_ فعالية الاستعارة: حقا إن الاستعارة هي أبلغ وجوه تقيد اللغة بمقام الكلام، ونعلم أن هذا المقام يتكون من المتكلم والمستمع ومن أنساقهما المعرفية والإرادية والتقديرية ومن علاقتهما التفاعلية المختلفة، وأن هذا التقيد الاستعاري بالمقام سبب كاف لأن يجعل الاستعارة تدخل في سياق التواصل الخطابي باعتباره نسقا من القيم والمعايير العملية، إذ هدف هذا السياق هو بالذات إجراء تغيير في الأنساق الاعتقادية والقصدية والتقويمية للناطقين ودفعهم إلى الانتهاض إلى العمل.

6. خاتمة:

يُظهر لنا تعمق التراث اللغوي العربي وبيان حيثياته المعرفية أنه تضمن كل أسس وأصول اللسانيات الحديثة، الشيء الذي أدى إلى حدوث الالتقاء بين التراث اللغوي العربي القديم والتيار الحدائي ممثلا في اللسانيات الحديثة الغربية، ويعود الفضل في كل هذا إلى الجهود اللغوية التي أثبت بها نقادنا العرب من أمثال طه عبد الرحمن في منجزهم في العصر الحديث؛ من خلال البحث في الأصول التقريبية للدرس اللساني التداولي العربي أين أثبت جذوره الأصولية في التراث اللغوي العربي بالتطرق إلى عدة قضايا تداولية في تأسيسه للسانيات التداولية العربية الحديثة.

7. قائمة الإحالات:

¹ حسام الهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة (في مجالي: مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994، ص 7.

² ينظر: عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، حقوق النشر للمؤلف، ط2، 1986، ص 31.

³ عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 31، 32.

⁴ طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1993، ص 243.

- ⁵ حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 140.
- ⁶ طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000، ص 28.
- ⁷ ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص28.
- ⁸ طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص245.
- ⁹ ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص245.
- ¹⁰ طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص 247.
- ¹¹ ينظر: طه عبد الرحمن ، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998، ص 298_400.
- ¹² طه عبد الرحمن، الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2006، ص27.
- ¹³ ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 37، 38.
- ¹⁴ ينظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص ص 103_106.
- ¹⁵ ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 145.
- ¹⁶ ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 148.
- ¹⁷ ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 151، 152.
- ¹⁸ طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 304.
- ¹⁹ ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ص 310_312.

6. قائمة المصادر والمراجع:

- 1_ حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
- 2_ حسام المهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديثة (في مجال: مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994.
- 3_ طه عبد الرحمن:
- _ تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1993.

- 4_ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000.
- 5_ الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 2، 2006.
- 6_ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998.
- 7_ عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، حقوق النشر للمؤلف، ط2، 1986.